

رئيس الحكومة يسأل: لماذا يدفع الموظف ضرائب أكثر من طارب محمل؟

وزير المالية: إعادة النظر بمعايير التكليف لتكون أكثر عدالة

الشهابي يفجر مفاجآت: ٢٠ مليار دولار استثمارات صناعية سورية في مصر

الرضا: ضريبة
الرواتب تشكل ٨,٧
بالمئة من إجمالي
الضرائب وكانت ٣,٢

سلیمان: يجب أن يكون التهرب الضريبي جريمة اقتصادية.. لكن ثمة تراخ وظيفي

معلم الزيوت النباتية في حلب يتوقف عن الانتاج بسبب «التمويل»؟ مدير المعمل لـ«الوطن»: الوزارة تأخرت في تحديد الأسعار الجديدة.. و«التمويل»: المحضر رفع

الصادر عن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم ٣٧٧ والمتضمن إلزام الشركة تسليم كميات من إنتاجها ل المؤسسات. لافتاً إلى أنه لولا الالتزام المذكور ل كانت الشركة قد باعت الكميات المنتجة ووفرت كميات كبيرة أخرى في الأسواق، ذاكراً أن الشركة تملك قدرة إنتاجية بفترات زمنية محددة لملء الخزانات الموجودة من الزيت الصافي.

ولفت عاصي إلى أن الشركة اليوم تعتمد على بذور دوار الشمس كمادة أولية للإنتاج، موضحاً أن بذرة القطن كانت هي الرئيسة إلا أن خروج الأراضي الزراعية في الكثير من المناطق أدى إلى فقدانها. مبيناً أن الشركة تعمل اليوم بطاقة ٥٠ بالمئة لأحد معاملها فقط، إضافة إلى قيام الشركة بإعادة تأهيل معمل زيوت النيرب أما بالنسبة لمعمل الليبرمون فما زال خارج

يدو أن الإجراءات الروتينية التي تقوم بها بعض المؤسسات الحكومية انعكست شكل سلبي مباشر على عملية الإنتاج منها، حيث ظهر هذا العنوان وأصحاب ما يحدث بين مديرية الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والشركة الصناعية السورية للزيوت اللبناني في حلب، حيث توقيت الأخيرة عن الإنتاج منذ أكثر من شهر تقريباً مما ترك عباءة كثيرة عليها.

في تصريح لـ«الوطن» أكد مدير شركة بيروت حلب هيثم عاصي توقيف عملية الإنتاج في الشركة قبل بداية شهر رمضان بسبب التأخير في الرد من قبل مديرية الأسعار في وزارة التموين على المحضر المرفوع للوزارة، المتضمن تحديد الأسعار المناسبة لمنتجات الشركة بعد دراسة

لتكلفة الجديدة لها.

من جانبه بين مدير مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك «الوطن» أنه تم عقد اجتماع مؤخراً بخصوص الأمر ورفع المحضر المتضمن مطالبة السورية للتجارة بالنظر بالأسعار والعروض المقدمة والتي تحدد التكالفة الفعلية لإنتاج الزيت لدى الشركة وفقاً للأسعار السائدة حالياً.

لافتاً إلى أن الوزارة لا تلزم السورية للتجارة باستجرار المادة بالأسعار المحددة حيث ذلك يتوقف على الفائدة والجذوى التي يمكن أن تتحققها، مؤكداً أنها قد ترفض العروض المقدمة إذا ثبتت أنها غير مجده بالنسبة لها.

وأشار المصدر إلى أن أسعار الزيوت اليوم غير مستقرة وتتأثر بشكل عام بالتقديرات الحاكمة في الأسواق المحلية والعالمية.

بين مدير الشركة أن مطالبة التموين بتعديل الأسعار لم يأت من فراغ بل جاء نتيجة ارتفاع تكفة الإنتاج الفعلية للمادة المصنعة وحافظاً على استمرارية خط الإنتاج، لافتاً إلى أن مضمون التعديل يطلب به زيادة زيتية تكفل الإنتاج المقدرة تقريباً بـ١٠٧٠٠ ل.س لكل ١٦ كغ من الزيت، بالإضافة إلى هامش من الربح الذي تحدده المديرية للشركة لو بأدنى قيمة له ٥ بالمئة فقط لأكثر.

كشف عاصي عن اتفاق مبدئي مع مرجع الشركة السورية للتجارة في حلب حول الأسعار المطلوبة، مما يترك الشك في التأخير الحاصل في الكتاب المرسل، وأضاف علمًا بأن مجمل الكمية المنتجة حالياً في الشركة ٦٤٠ طناً من المقرر سليمها للتجارة وفقاً للقرار

A formal press conference in Syria. Five men are seated at a long wooden table, facing the camera. From left to right: a man in a dark suit, a man in a dark suit with a red tie, a man in a dark suit with a blue tie, a man in a dark suit with a light blue tie, and a man in a dark suit with a grey tie. Each man has a microphone in front of him. Behind them is a large portrait of President Bashar al-Assad. To the left of the portrait is the flag of Syria. On either side of the portrait are two ornate wall-mounted lamps. The background is a plain, light-colored wall.

وإنجاز التراكم الضريبي مع البدء بمتکاليف
 Kirby المكاففين ومتتابعة إصلاح النظام الجمركي،
 والاستمرار بمكافحة التهرب الضريبي.
 منوهاً بأن ما تم تنفيذه من السياسة المالية في
 مجال الإيرادات العامة تتمثل في الإبقاء على
 الضرائب السابقة وعدم زيادتها والاستمرار في
 شرائح الضرائب نفسها وعدم زيادة والإبقاء
 على سياسة الحسم الديناميكي لضربي الدخل،
 والتتوسيع في الإعفاءات الضريبية في عدة مجالات
 مثل الإعفاء من رسم الإنفاق الاستهلاكي للمنتجات
 المصدرة، والإعفاء من الرسوم الجمركية على
 استيراد الآلات الصناعية وخطوط الإنتاج،
 والإعفاء من ٥٠ بالمائة من الرسوم الجمركية على

من جانبه تحدث وزير المالية مأمون حمدان
 خلال ورشة العمل عن السياسة المالية، مبيناً أن
 الحكومة تسعى إلى تبسيط الدورة الاقتصادية
 وتحسين مستوى المعيشة ومكافحة الفساد
 وتعزيز موارد الدولة من خلال فرض عمل وإيجاد
 مصادر إيرادات حقيقة وتحفيز القطاع الخاص
 للاستثمار والمشاركة لزيادة كفاءة القطاع
 العام، مؤكداً أن تطوير النظام الضريبي ينطلق
 من هذه المحدودات.

وأشار إلى أن أهداف السياسة الحالية تكمن
 في إيجاد مصادر إيرادات حقيقة ومستدامة،
 وتصويب سياسة الضرائب والرسوم، إضافة إلى
 إعادة النظر ببعض التكليفات تكون أكثر عدالة،

حجحة تتحقق النتائج المرجوة منها.

حكومي خاصة في مجال التأمين والسياسة
 المالية والضربيّة والمصارف والخدمات
 للاسكان والقضاء؛ بمخرجات حقيقة تسهم
 وضع رؤية تطويرية لهذه القطاعات بالتعاون
 الشركاء والخبراء والمختصين من القطاع
 خاص والاتحادات والمنظمات والنقابات.

وضح أنه بعد سنوات الحرب الإرهابية على
 وطنات الدولة السورية والتخريب المنهج
 قتصاد الوطني والبنية التحتية يجب العمل
 على تطوير البنية الإنتاجية والاقتصادية وهذا
 يتطلب تضافر جهود مختلف الجهات لتصويب
 سار العملية التطويرية لتكون على أسس

على: لسنا بحاجة إلى سياسة وفلسفة جديدة بل جهاز إداري قادر على تطبيق القانون غانم لـ«الوطن»: مطلوب قوانين رادعة للمتهربين وتنفيذها من دون انتقائية

التنمية الاقتصادية في سوريا، إضافة إلى دراسة العلاقة بين الضرائب ومؤشرات النمو الاقتصادي، بعد دراسة وتحليل الوضع الاقتصادي في سوريا، ودراسة الحق الضريبي وبيان أنواع الضرائب في سورية والاتجاهات العامة لها، إضافة إلى دراسة وتحليل النظام الضريبي وقياس أثر الإيرادات الضريبية على هيكل الموازنة العامة وتقييم النظام الضريبي من خلال دراسة المروّنات الداخلية للضرائب والضبط والعبء الضريبي، إضافة إلى الطاقة الضريبية. مطالباً اعتماد قوانين رادعة للمتهربين من أداء الضريبة والعمل على تنفيذها بصرامة وعدم الانتقائية في التنفيذ، ورفع مستوى تدريب وتأهيل المؤلفين في مجال الضرائب.

له لا التاجر ولا الحرف ولا الصناعي.. فما نحتاجه هو جهاز إداري قادر على كفالة التحصيل وتطبيق القانون فلستنا بحاجة إلى سياسة وفلسفة جديدة».

بدوره بين عيد كلية الاقتصاد بجامعة دمشق عدنان غامن في تصريح لـ«الوطن» أن السياسة الضريبية تتوضع من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة ودعم النمو الاقتصادي من خلال رفع معدلات الاستثمار وضبط الاستهلاك، مشيراً إلى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بصورة كفؤة وذلك بتشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، والأهم ضبط التضخم. ورأى غامن أن هذه الندوة يجب أن تترافق مع التحقق من دور السياسة الضريبية في تحقيق

بين الأستاذ بكلية الاقتصاد وعضو المجلس الاستشاري الدكتور مدين العلي لـ«الوطن» أن «مشكلتنا العقيقية ليست بالتخفيض أو بالاعفاءات الضريبية، وإنما في إدارة المال العام، وكفاءة جهاز التحصيل الضريبي». مضيفاً «نحن بحاجة لأن نحسن تحصيل الضرائب الموجودة والبحث عن مطارات ضريبية أخرى، فالمطارح الضريبية لدينا محددة، وفي هذه الحالة مستطاع أن نحدد النسب الضريبية». منوهاً بأن هذا هو الأمر المطلوب اليوم من الجهات المعنية، إذ إن المهم اليوم كيف نزيد نسبة التحصيل والحد من التهرب الضريبي، الذي يعد أحد أهم أبرز أشكال الفساد الموجود في سوريا لأنه لا أحد يقدر الإيراد الحقيقي

**أول «إثنين تأميني» ينطلق وسط حضور ضعيف.. والصحفيون يشعلون الحوار
لعش لـ«الوطن»: التأمين يساهم بنحو ١٪ من الناتج
المدلي فقط.. والسياسات التسويقية الدالة خاطئة**

The image shows the exterior of a modern building with a glass facade and white tiled walls. A prominent sign at the entrance reads "هيئة الإشراف على التأمين" (Insurance Supervisory Commission) in Arabic, with "INSURANCE SUPERVISORY COMMISSION" in English below it. The building's name is also written vertically on the left side of the facade. The Tunisian flag is visible in the top right corner.

معرضين لنفس الخطر، وتؤمن مستقبلاً به بالمشاركة في تحمل الأخطار التي قد يتعرضون لها، والمساعدة في المحافظة على المركز المالي من خلال التعويض عن الخسائر التي قد يتعرضون لها من جراء تحقق الخطر، إضافة لما يقوم به التأمين في المساعدة أيضاً في الحفاظ على الطاقة الإنتاجية للمنشآت، وتوفيرطمأنينة في نفوس الأفراد، ويسهم في تلافي خسارة كبيرة محتملة الوقوع قد تؤدي إلى شل حياة الفرد والقضاء على مستقبله إن وقعت وليس له تأمين ضد الخطر، ويوفر التأمين الوقاية والأمان للأفراد والشركات على السواء من خلال دراسة مسببات الخطر ووضع الحلول والإجراءات المناسبة لمعالجة كل نوع من أنواع الخطر.

كما يساعد التأمين على الادخار المتelligent بالأساطر المجتمعية لدى شركات التأمين، والتي تساعد عائلة الفرد بعد وفاته عند التأمين على الحياة مثلاً، كما يوفر التأمين فائدة كبيرة للاقتصاد الوطني من خلال قيام شركات التأمين باستئجار أقساط التأمين المجتمعية لديها في المشروعات العامة والخاصة

الجدران وحدها لا تحقق شيئاً وخاصة في مرحلة إعادة الإعمار تحتاج للكثير من التحضيرات والتجهيز.

ما أكده العشأن المرحلة القادمة سوف تشهد انتعاشاً واضحاً في قطاع التأمين لذلك لا بد من تعزيز السياسات التأمينية وخاصة السياسة التسويقية التي اعتبرها حالياً خطأة أن حالة التراخي بالتسويق هي حالة مضررة غير مفيدة.

استعرض العش العديد من المحاور خلال حاضرته أهمها الحديث عن مبادئ التأمين التي شملت متنهي حسن النية والمصلحة التأمينية والسبب المباشر، والحلول المشاركة والتغطية والاحتمالية.. إضافة حديثه عن أنواع التأمين والعملاء في القطاع التأميني وتطور الأقساط والتغطيات التأمينية وتوزع هذه الأقساط على الفروع لدى شركات التأمين الخاصة حيث استحوذ تأمين الصحي على النسبة الأكبر بواقع ٠٪٣.

ما اعتبر العشأن أن للتأمين فوائد عديدة سواء بالنسبة للأفراد أو المجتمع أهمها:

طرح رئيس مجلس الوزراء عماد خميس العديد من التساؤلات خلال ورشة العمل التي أقيمت أمس تحت عنوان «السياسة الضريبية ودورها في التنمية»، وأبرز تلك التساؤلات: هل السياسة الضريبية في سورية هي في المكان المناسب وتحقق أهدافها؟ أم هي عبء على الحكومة وعلى المواطن؟ أم هي عنوان من العناوين فقط؟ وهل السياسة الضريبية عادلة؟ وهل بنيتها المؤسساتية وهيكليتها التنظيمية صحيحة؟ كما تساءل خميس: لماذا الموظف يدفع ضريبة أكثر من صاحب العمل؟ وهل سياسة المصارف واضحة؟ وهل السياسة التقنية تتكامل مع السياسة المالية؟ وهل العملية الإنتاجية والرؤوية الموضعية للسياسة المالية صحيحة؟

وأضاف خميس مؤكداً أنه «من غير المقبول اليوم أن ننضي بعشواية في عملنا فنحن أحوج ما نكون لتصويب خطواتنا تكون ضمن إستراتيجية واحدة للعملية التنموية الاقتصادية بكل مكوناتها». داعياً جميع المختصين في مجالات التنمية الاقتصادية للمشاركة في اللقاءات والندوات للوقوف على مختلف الآراء والخبرات التي تؤدي إلى وضع السياسة المالية في الطريق الصحيح عن طريق التنسيق المشترك بين كافة الجهات المعنية، مطالبًا الحضور برفع سقف الأسئلة.

ووجه خميس سؤالاً «الوطن» إلى رئيس الحكومة أن السياسة الضريبية هي جزء كبير من العملية التنموية وتحقق الرافعة الاقتصادية، لكن يجب أن تكون أكثر عدالة وتعمل على تأمين إيرادات حقيقة. منهاً بأنه سوف يتم تطوير الهيكلية والبنية الإدارية للسياسة الضريبية.

وأشار إلى «أتنا يحتاج حالاً جديراً بعد هذه الندوة ووضع رؤية ضريبية واضحة من هيكلية إدارية ومن آلية تنفيذية ومن حالات فساد وإيرادات وغيرها». وأبدى رئيس الحكومة استعداده لإصدار وتغيير العديد من التشريعات والقوانين الالزامية ووضعها في الإطار الصحيح لتطوير العمل الحكومي واستئناف القدرات البشرية ذات العلاقة بكل ملف من الملفات التي تديرها الحكومة بالتعاون مع الشركاء من مختلف القطاعات. ولفت خميس إلى أن الحكومة منذ أيامها الأولى أعلنت عنوان هامة تتعلق بالعملية التنموية وكان العنوان الأساسي هو التنمية الاقتصادية وإعادة الإنتاج وتم وضع رؤية جديدة تتناول جمع الملفات التي تتعلق بمكونات التنمية، وبدأت بتفعيل مشاركة مختلف الفعاليات وخاصة الراغبين والمهتمين للوصول إلى رؤية ناضجة في جميع مجالات العمل. مشيراً إلى وجود ملفات كثيرة منها ملف السياسة الضريبية وسوف تطرح ضمن ورشات عمل ولقاءات وعبر وسائل التواصل الاجتماعي أو اللقاءات المباشرة للوصول إلى صيغة منظورة في هذا الملف.

وأشار إلى أهمية أن تخرج اللقاءات والندوات ورشات العمل المتعلقة بمختلف مقاصد العمل.

٣٧٧ مواطناً خالفو
أنظمة القطع الأجنبي
و«المركزي» يمهد
المخالفين ٣٠ بهما